

مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية
الحرب النفسية أنموذجا
(1960-1955)

جمال قندل

أستاذ مساعد (أ)

قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية

-جامعة حسبية بن بوعلی الشلف-

توطئة

ترنو هذه الدراسة، الوقوف عند حقيقة أبعاد ومدى تأثير المقاربة النفسية، التي تشكل بُعدا رئيسا من أبعاد الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، التي اعتمدها الاحتلال، في مواجهته للثورة الجزائرية، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسة تشكل مجتمعة الهدف الأساس من الحرب النفسية. والتي تتحدد وفق الآتي: الشعب، جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني. غير أن الركن الأكثر أهمية في العملية، هو الشعب، باعتباره محور ومدار العملية الثورية، ومن ثم فإن نجاح أو فشل الحرب النفسية، ينطلق من مستوى تأثر الشعب بها، وتداعيات ذلك على ميادين مختلفة، تشكل مجال حراك الثورة في الداخل والخارج على حد سواء.

وقبل ولوج الموضوع من حيث بحث جزئياته، يسوغ القول، أن أربعة أشهر عن تفجير الثورة، كانت كافية كي تمنح القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر، إلى اعتماد معطى آخر في سياق المواجهة الدموية مع مجاهدي جيش التحرير الوطني، رغبة في شلّ سير وحركة الثورة، حتى

تعدو أكثر بُطاً وأقلّ فاعلية، من حيث القدرة على التحريك الشعبي وتطوير الأداء العملياتي لعناصر الثورة، بقطع النظر عن طبيعته . خاصة وأن قوات الاحتلال الفرنسي، أُصيبت في مقتل بدا أكثر وضوحاً، في الانكسار الذي نزل بها في الهند الصينية ، وما انجرّ عن ذلك ، من صدمة نفسية عنيفة . وزاده إعلان كل من تونس والمغرب، المقاومة المسلحة عليها . وقبل أن يخلد عساكر الاحتلال ، إلى الراحة للتخفيف على أنفسهم، من شدّة ووطأة الحرب¹ التي ارتسمت في المخيال الفرنسي العسكري و السياسي، بل وحتى الشعبي، فجرت جماعة الستة² ، في الجزائر ليلة الفاتح نوفمبر 1954، الثورة على الاحتلال الاستيطاني الفرنسي ، الجاثم على أديم الجزائر ، منذ العدوان عليها، العام 1830، دون وجه حق . و بذلك تكون قد جددت العهد مع الاستمرارية في الخط المقاوم للاحتلال .

1 - جغرافية العمليات العسكرية ورسالة الثورة :

توخى مفجرو الثورة ، تعميم العمليات العسكرية ،الم وُذنة بميلاد العهد الجديد، في الجزائر الاحتلال ، حتى تكون الرسالة واضحة المعالم ، من خلال اعتماد تقسيم عسكري ، مع إسناد قيادة كل منطقة من المناطق الخمسة ، إلى قائد يتولى إدارة شؤونها . حيث اهتمت مناطق الجزائر و صوب المجاهدون ضرباتهم نحو الأهداف الأمنية للاحتلال، التي حُددت سلفاً ممثلة في مقرات الشرطة والشكناات العسكرية، فضلاً عن عمليات التخريب التي طالت المستودعات والمزارع والتعاونيات وخزانات الغاز و البترول³ .

وعلى غرار جغرافية العمليات ، ثمة عوامل رئيسة، عززت العمليات وجعلتها تتميز بالشدّة، وهي الفحائية التي طبعتها ، إلى جانب الوحدة الزمنية للعمليات . وهو ما أشّر على وجود تنظيم دقيق ، وراء تلك العمليات . الأمر الذي جعلهم يفهمون رسالة الثورة ، على نحو جيّد، وهو ما عكسته تصريحاتهم المختلفة، بعد أن قرأوا التوزيع الجغرافي للعمليات العسكرية، قراءة موضوعية، توخت البحث عن البديل الأنسب لتقويض العمل العسكري الذي انطلق في الجزائر

. وقد ذكر في هذا السياق،الجنرال لونرموند Lenormad، الذي ذهب إلى حد القول : " إن الفترة الممتدة من نوفمبر 1954 إلى جانفي 1955 شكلت بالنسبة للجيش الفرنسي في الجزائر مرحلة ثقيلة وصعبة .إنه ديان بيان فو يضغط على معنويات العساكر " ⁴ .

2 - الخيار الأمني والمسلك غير الكافي :

أدرك قادة الاحتلال، السياسيون و العسكريون على حد سواء، بصرف النظر عن مواقعهم ومستوياتهم، أن الاعتماد على الحل العسكري كخيار أوحده لتطويق وخنق الثورة، على طريق القضاء المبرم عليها، يعد خيارا ضروريا و أساسيا، بالنظر إلى النتائج التي يحققها في الميدان . بيد أنه يبقى غير كاف، ومن ثمة بات من الضروري البحث عن خيارات أخرى، مكاملة ومدعمة في ذات الوقت، للخيار العسكري . خاصة و أن المسؤولين العسكريين أضحوا يرون باستمرار و يلمسون بصدق، التطور النوعي و المشهود للثورة، فضلا عن امتدادها الأفقي و العمودي. ذلك أن الامتداد الأفقي شمل مختلف المناطق التي تم تحديدها من قبل فمجري ثورة نوفمبر، حيث أنه غطت العمليات الفدائية و العسكرية و الكمائن و المعارك، كافة أرجاء الجزائر النائرة، مع اختلاف جلي من منطقة لأخرى، تبعاً لاختلاف ظروف و معطيات كل منطقة، فيما شمل الامتداد العمودي، مختلف الشرائح والأعمار التي تشكل المجتمع الجزائري . وذلك على الرغم من القمع الجماعي، الذي سلب على الشعب، وبخاصة في منطقة الأوراس، في البداية نتيجة شدة وقوة الثورة بها، فضلا عن التعزيزات العسكرية الكبيرة التي أضحت تصل إلى الجزائر تباعا، من مختلف الوحدات العسكرية، بعد أن ألحت القيادة العسكرية في الطلب، بل و أصرت على وجوب الإسراع في تحقيق ذلك، ربحا للوقت وقطعا للطريق على جبهة وجيش التحرير . حيث اعتبرت أن العدد الموجود في الجزائر غير كاف ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحقق حلم العسكريين ويجسد طموحاتهم في تعميق وتجزير الاستيطان الفرنسي في الجزائر .

ولهذا الغرض، ارتفع العدد من 85000 عسكري في نهاية 1954، إلى 100000 عسكري خلال شهر جوان من سنة 1955 و 186000 في فيفري 1956⁵ ليصل

العدد، إلى 400000 عسكري في نهاية سنة⁶ وه و ما أعاضهم و جعلهم يقفون موقف الحائر على قصور إدراكهم وفشل تأكيداتهم المستمرة في إمكانية القضاء على الثورة ، في فترة قصيرة و وجيزة، بفعل الغرور الكبير الذي طبع ردود فعلهم، الأمر الذي دفعهم بقوة باتجاه التفكير الجدي و الفاعل للتقليل من خسائرهم البشرية و المادية .

إن كثيرا من التقارير العسكرية الاستعمارية، لم تسلك منحى الهروب إلى الأمام ، كما أنها لم تغضّ الطرف ، عن اتساع عمق الجرح، وهو ما عكسته المعطيات و الإحصائيات و الحقائق الكاشفة لمستوى النضج و التطور النوعي الذي بلغته الثورة⁷ ،

و نسوق في هذا الشأن ، تقريرا عسكريا غاية في الأهمية، للجنرال بارلانج مؤرخ في الخامس من شهر مارس ألف وتسعمائة وستة وخمسين، ضمنه تحليلا عاما للوضعية . حيث ذكر ، أن الوضع بهذه الجهة -يقصد الجهة الشرقية - ، و خاصة ابتداء من الخامس عشر فيفري ، سنة ألف وتسعمائة وستة وخمسين ، طبعته ، الخصائص ، التالية :

1- التعزيز و التظيم الجيد " للعصابات المسلحة " .

2- تهدم كل ما يرمز للوجود الاستعماري .

3- تركيز التهديد بشكل أساس على المراكز الحضرية .

4- تكثيف الضغط الممارس من طرف الثوار ، في المجالين السياسي و البسيكولوجي .

5- خيانة العديد من المنتخبين والقواد لإدارة الفرنسية .

7- ارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي ، والالتحاق بالثورة⁸ . حيث ارتفع عدد الفارين بشكل

محسوس، بأوراس النمامشة ، من سبعة عشر حالة فرار ، خلال شهر ديسمبر من سنة ألف

وتسعمائة وخمسة وخمسين، إلى ثمانية عشر حالة ، في شهر جانفي وخمسة وستين حالة في شهر

فيفري من سنة ألف و تسعمائة وستة وخمسين⁹ وللإشارة ، فإنه إلى غاية بداية سنة ألف

وتسعمائة وستة وخمسين ، سجلت نحو ثلاثين حالة فرار شهريا¹⁰ . وفي نهاية السنة ذاتها، ارتفع

العدد ليصل ثمانية وسبعين حالة¹¹ .

و خليق بنا التأكيد أن الجنرال بارلانج " Parlange " قائد القسم العسكري القسنطيني، إقترح على القيادة العسكرية الفرنسية بعد أن أبصر شدة وقوة بل و خطورة هجومات جيش التحرير على راهن ومستقبل الإدارة الإستعمارية الفرنسية . وقد أبدى تخوفه الكبير، من استمرار الوضع على تلك الحال . وفي هذا الصدد ، تجب الإشارة إلى أنه أكد الحقيقة الصعبة للوضع من خلال التقرير الذي أعده على نحو شامل ومفصل . حيث أُلح على وجوب اعتماد و تطبيق ذات الطرق و الأساليب التي تم اعتمادها في المغرب، و أثبتت فعاليتها في الميدان ، مع مرور الوقت . حيث تمثلت تلك الطرق بناء على رأي بارلانج ، في الفصائل الإدارية المتخصصة " Sections administratives spécialisées " التي تتوزع وتنتشر على مستوى القرى و المداشر، أي أنها ريفية الطابع، فيما تتوزع الفصائل الإدارية الحضرية " Sections administratives urbaines " على مستوى المدن¹² .

وقد رُوِيَ في اختيار هذين النوعين من الفصائل ، معطيات و خصوصيات، بل و متطلبات الريف و المدينة على حد سواء ، رغبة في إنجاح المهمة على نحو أشمل و أكمل، دونما استعجال للنائج التي لا شك و أنه تلمس في الميدان، عاجلا أم آجلا ، إدراكا منهم أن الحرب النفسية ذات تأثير حقيقي ولكن بشكل متدرج . و من شأنها أن تعزل الشعب عن الثورة، فتحدث بالتالي القطيعة الجذرية و من ثمة فإنه لا مناص من الصبر على طريق تطويق و خنق الثورة ، بل والسعي إلى تفجيرها من الداخل ، كهدف أسمى يتوخى من طرف سياسي و عسكري الاحتلال الفرنسي، منذ أمد بعيد ، لمواجهة الثورة، الأخذة ، في التطور والامتداد ، باستمرار. و قد ارتفع عدد الفصائل الإدارية المتخصصة (صاص) ، باضطراد من 160 في بداية 1956 ، إلى 568 في نوفمبر 1957 ، و 679 في نهاية 1958¹³ .

التحديد المصطلحاتي للحرب النفسية :

تنضوي الحرب النفسية، ضمن تخصص علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس

العسكري، على حد سواء، وهي ت عني استخدام الدعاية و الإشاعة والأساليب البيكولوجية الأخرى، بغرض التأثير على نفسية و معنويات العدو وإحداث مشاعر معينة، بين الجماهير بغرض زعزعة ثقتها بنفسها وبقادتها و معتقداتها، وحتى بتاريخها و هويتها وكذا تفتيت عزيمتها و إضعاف إرادتها وإيجاد انشاقات بينها مما يشغلها عن قضيتها الأساسية، ويسهل بالتالي الانقضاض عليها وإخضاعها لإرادته، دون مقاومة¹⁴.

والحرب النفسية تعد جزءا من الحرب الشاملة، لا لشيء، إلا لأنها تُشن قبل الحرب و أثناءها وبعدها، كما أن آثارها السلبية قد تظهر على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد، إلى جانب كونها أكثر شمولية و أوسع نطاقا، لأنها تستهدف المقاتلين من جهة، و الشعب من جهة ثانية، وفي ذات الوقت بغرض إحداث التأثير المطلوب و المرجو، فضلا عن أنها لا تقوم على المواجهة المباشرة مع القوات محل الحرب، مثلما عليه الشأن في المعارك العسكرية ولكنها تنجح إلى اعتماد طرائق و أساليب ملتوية، أشد إغراء و جذبا، تنطلي أهدافها عن الشعب .
ومن هذا المنطلق، فإن الحرب تقوم على الدعاية والإشاعة، باعتبارهما أهم وأنجع آليات الحرب النفسية وتستهدفان زرع اليأس و تعميق الإحباط في النفوس من إمكانية تحقيق النصر على قوات العدو، والدفع باتجاه خيار الاستسلام¹⁵.

إن هذا الأسلوب الجديد، الذي جنحت إليه الإدارة الاستعمارية الفرنسية، لم يكن وليد الصدفة أو عملا ارتجاليا مقطوع الجذور، أمثلته الظروف العسيرة التي أوجدتها الثورة وما أفرزته من واقع صعب، شكل مأزقا حقيقيا للعدو الفرنسي، بل يضرب بجذوره في عمق تاريخ الاحتلال الذي وظف كافة طاقاته و مختلف إمكاناته المادية، البشرية، العلمية والعسكرية، في سياق عمل متكامل، لكسر شوكة المقاومة الشعبية من خلال ضرب قوة الإيمان بضرورة تحدي ومواجهة الاحتلال، على الرغم من انعدام التوازن البشري و اللوجستيكي بين قوات الاحتلال الفرنسي من

جهة، والمقاومة الشعبية الجزائرية من جهة أخرى. ذلك أنها تعود إلى المكاتب العربية، التي أنشئت خلال الفترة الممتدة من 1833 و 1870¹⁶.

وقد حمل تصريح للوزير المقيم روبر لاكوست، حول مهمة قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والتي لم تخرج قطّ عن مجال القمع بكل صنوفه و أشكاله، إشارة إلى التوجه الجديد المزمع اعتماده في التعاطي مع معطى الثورة الجزائرية، بقوله: "إن مهمتنا هي إعادة النظام و السلم، بيد أن هذا لا يكون ضد الشعب المسلم، و لكن من أجله و معه..."¹⁷ ومنه يتجلى بشكل بلوز، التغيير الحاصل في آليات الخطاب الإحتلالي ودلالاته، بغرض إحداث التأثير السيكولوجي على مجاهدي جيش التحرير، فضلا عن الشعب، بصرف النظر عن قوته وعمقه و درجته و امتداده، كهدف عاجل، و استيعاب و توظيف العناصر المتأثرة في مشروع الثورة المضادة كهدف آجل، ينبني على بعدين رئيسيين متكاملين، يتحرك الأول من خلال إطار زمن الثورة، فيما يتحرك الثاني، من خلال الإطار الزمني لما بعد الثورة، رغبة في الإنتقام من الثورة التي سفهت أحلامهم و حطمت كبرياءهم .

مؤسسات الحرب النفسية :

إن الحرب النفسية التي شنت على الجزائر، لم تكن عم لا ارتجاليا أو وليد الصدفة بقدر ما كانت عملا مؤسساتيا، انطلق من قراءة واقعية للواقع الذي أضحت تعيشه القيادة العسكرية الفرنسية من جهة، و دولة الاحتلال من جهة أخرى، نتيجة قوة و شدة الثورة التي باتت أكثر انتشارا و تأثيرا في الداخل و الخارج، على حد سواء. بل إن تغيّرها امتد ليمس الرأي العام الفرنسي الذي كان في البداية مشدودا إلى المصادر الفرنسية الرسمية، لاستقاء الخبر ذي الصلة بحقيقة الواقع في الجزائر ولكن مع بروز الوسائط الإعلامية المتنوعة للثورة، بالتوازي مع قوة ضربات الثورة في الداخل، أصبح الإقبال على مصادر الثورة، يزداد باستمرار، لمعرفة الحقيقة من مصادرها الأصلية. وقد نشرت جريدة "لوموند" في هذا السياق، سبرا للرأي حول الثورة، واقعا و آفاقا.

لقد ساند الكثير من الفرنسيين في بداية الثورة، الإدارة الاستعمارية، في قمعها وحرمانها وإبادتها

للشعب الجزائري، نتيجة للحصار الإعلامي المضروب على الرأي العام الذي كان أسيرا للخطاب الإعلامي لإدارة الاحتلال التي توخت تزييف الوعي لتحقيق استمرارية الاحتلال في الزمان و المكان . بيد أن الموقف طرأت عليه تغيرات كثيرة وكبيرة نتيجة قوة الثورة وتطورها، وكذا صداها على المستوى القاري والعالمي. فضلا عن الموقف السياسي الذي تبنته أطراف من النخبة الفرنسية، لصالح العمل من أجل إيقاف إراقة الدماء، وكان على رأس هؤلاء "جون بول سارتر" و"أندري ماندوز" و كذا "روبير بارا"¹⁸ ولقد مست تلك التغيرات، النظرة إلى الثورة وكذا استقلال الجزائر .

وحفاظا على مكانة فرنسا قاريا ودوليا، ورغبة في توجيه القرار السياسي الوجهة التي تتماشى والمصالح الإستراتيجية لفرنسا كقوة، أجرى المعهد الفرنسي للرأي العام سيرا للآراء، خلال الفترة الممتدة من 25 جويلية 1958 و 8 أوت من السنة ذاتها . ويبدو أن الجريدة من خلال إقدامها على نشر نتائج عملية السير، توخت التهيئة النفسية للفرنسيين على اختلاف مستوياتهم ومشاربهم لاستقلال الجزائر، الذي أضحي حتمية وقريناً جداً بعد التطور المشهود الذي عرفته الثورة، رغم الكثير من الصعاب، غير أن الجريدة لم تفصح إطلاقاً عن تلك الحقيقة، وعلى غرار ذلك فإن الأئلة المطروحة في عملية السير تعكس بجلاء النظرة الاستعمارية للثورة الرامية إلى إخفاء وكنم الحقائق عن الرأي العام، تحنباً لكل اضطراب من شأنه أن يزيد من حدّة الأزمة التي باتت تعيشها منذ اندلاع الثورة، وقد دارت الأسئلة التي شكلت محور السير العام، حول الآتي :

- البعض يعتقد أنه ينبغي إعطاء الاستقلال للجزائر، آجلاً أم عاجلاً . هل أنتم موافقون أم لا، حول الطريق التي ينظر بها إلى الأشياء ؟
 - البعض يعتقد وجوب إدماج الجزائر بفرنسا، أي بمعنى أن يصير الـ 9 مليون مسلم جزائري يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها فرنسيي الوطن الأم ؟
- وقد أسفرت نتائج السير على ما يلي :

■ 52 % من الفرنسيين يعتقدون أن إدماج الجزائر بفرنسا شيء مقبول .

■ 41 % يؤمنون بضرورة إعطاء الاستقلال للجزائر عاجلا أم آجلا¹⁹ .

لقد شهدت فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر ، بروز مؤسستين إضطلعتا بمهمة الحرب النفسية وكلها ثقة و أمل ، في استقطاب قسم من الجزائريين وتوظيفهم في مشاريع مضادة للشوثة. وقد إجتمعت المؤسسات حول الأهداف واختلفتا في الوسائل والتسمية، كما جمعهما إطار زمني واحد ، هو سنة 1955، مع إختلاف في الشهور، ويبرزان من خلال الآتي :

1/ المكتب الخامس :

بعد فترة وجيزة ، من إندلاع الثورة وانبعثت حركة التحرير ، لا تتجاوز الخمسة أشهر ، تعززت قيادة أركان الناحية العسكرية العاشرة بمؤسسة أو تنظيم جديد ، عرف باسم المكتب الجهوي للعمل النفسي ، بموجب القرار الوزاري المؤرخ في الفاتح مارس 1955²⁰. وقد ذهب هنري دسكو مبان (Henry Descombin) ، في تحديد مفهوم المكتب الخامس ، إلى القول : " إن المكتب الخامس للعمل النفسي ، مؤسسة نوعية لحرب الجزائر ..."²¹

إن السرعة الكبيرة التي كانت وراء إنشاء المكتب ، تعكس بجلء عمق و تجذر الرغبة في إدامة الإحتلال واستغلال كافة الطرق و الوسائل للحفاظ على "الجزائر الفرنسية" . ولذا فإن المكتب الخامس شرع في العمل ابتداء من شهر جويلية 1955، وقد ضبطت مهمته ضبطا دقيقا ، حيث تمثلت في التكوين و الإعلام وكذا دعم وحدات الحفاظ على النظام العام ، فضلا عن الاضطلاع بعمل سيكولوجي يستهدف الشعب من جهة، و "الخارجين عن القانون" من جهة ثانية.²²

ولتبيان أهداف و أبعاد العمل النفسي ، مضى الوزير المقيم ، روبري لاكوست يقول في 2 جويلية 1956 ، أمام المجلس الوطني الفرنسي : " إن عمل التهدة ليس عمل غزو عسكري مادي يكون بمنأى عن الأمن الذي يبحث عنه ... إن العمل النفسي يتوخى جذب النفوس والقلوب وتحضير إتفاقات المستقبل ذلك أننا نريد إنجاز جزائر جديدة ، جزائر في الإطار الفرنسي ..."²³

إن القراءة التفكيكية الأولى، لما ذهب إليه لاکوست، تجعلنا نقف على حقيقتين، أو مستويين رئيسيين، تركز عليهما إستراتيجية إدارة الإحتلال، حيث ي تمثل الأول في أن العمل العسكري يتوخى تحقيق " التهدئة " لذا فهو يركز على إعادة تثبيت الأمن، وعليه فهو غير كاف، ولذا يجب أن يكمل على الفور - وهو ما عكسته السرعة في إنشاء المكتب الخامس - بعمل سيكولوجي، يمثل المستوى الثاني، حيث يبني على إيجاد مناخ مناسب وأرضية ملائمة لتطبيق الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية و الإجتماعية، والتي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق نتائج حقيقية وإيجابية تماشى و مستوى الجهود المبذولة والآمال المعقودة، إلا في ظل وجود شعب منحاز و مؤال لإدارة الإحتلال²⁴.

وجدير بالإشارة، أن المكتب الخامس توزع على الأقسام العسكرية الثلاثة، القسم العسكري لوهران، القسم العسكري لقسنطينة، والقسم العسكري للجزائر، حيث كان لكل قسم مكتبه الخاص به

2/ الفصائل الإدارية المتخصصة (les sections administratives spécialisées)

في الحقيقة، ليست إنجازا جديدا، فهي وإن كانت مكملة للمكتب الخامس، فإنها إمتداد للمكاتب العربية التي أسلفنا ذكرها، حيث أنها تختلف عنها فقط في مسألة الاختصاصات التي صارت أكثر توسعا من ذي قبل، فضلا عن الوسائل و الإمكانيات اللازمة التي وضعت في خدمة القائمين على إدارة و تسيير شؤون هذه الفصائل، رغبة في تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها، ذلك أنها ليست بالأمر اليسير.

وفي هذا الصدد أكد روبر لاکوست: " إن الفصائل الإدارية المتخصصة -S.A.S- التي أنشئت، هي إستمرار لتقاليد المكاتب العربية... " ²⁵ . وعلى هذا الأساس و رغبة في تحقيق

الاستمرارية والذهاب إلى أبعد نطاق ، في الاستفادة من ذوي الإختصاص و الخبرة في شؤون المكاتب العربية، فقد عُهد بمناصب المسؤولية و القيادة، للإضطلاع بتسيير شؤون هذه الفصائل ، إلى قدماء الشؤون الأهلية ،بعد إجراء تكوين بحى تليملي بالعاصمة من شأنه أن يسهل أداء مهمتهم . وقد ظهرت إلى الوجود بشكل رسمي و فعلي بالأوراس وقسنطينة ،سنة ألف وتسعمائة وخمسة وخمسين، بموجب قرار مؤرخ في 25 سبتمبر 1955، ثم عمدت إدارة الاحتلال إلى تعميمها لتغطي كامل التراب الوطني ، في محاولة منها مسّ كافة السكان،من حيث تأطيرهم ومراقبتهم، ليلبغ عددها السبعمائة .

وللإشارة، فإن رؤساء هذه الفصائل لم يكونوا كلهم من المجندين ،حيث أكد العقيد ،هنري لومير HENRIE LE MIRE أنه من أصل سبعمائة رئيس ،- صاص -في سنة ألف وتسعمائة وتسعة وخمسين ،كان عدد المجندين مائة وخمسين ،فيما بلغ عدد الاحتياطين أربعمائة وخمسين²⁶ .

إن الفصائل الإدارية ،هي هياكل إدارية مدنية و عسكرية ، في آن واحد ،يقوم على إدارتها ضابط يشرف مباشرة على التنظيم والتوجيه والمتابعة المستمرة،فضلا عن أن كل -صاص- يضم حوالي ثلاثين حركيا يضطلعون ب مهمة ضمان الأمن في حدود النطاق الإقليمي للفصائل الإدارية المتخصصة .وللإشارة، فإن للضابط المشرف على -الصاص- يساعده صف ضابط ،يعينه على أداء مهامه ،فضلا عن ملحقين مدنيين ، في اختصاصات متنوعة يتمثلون في الآتي :محاسب ،جهاز إرسال وممرضة، إلى جانب انتداب طبيب ،معلم ومدرّب رياضي²⁷ . وعليه ،فإن التعداد المدني و العسكري لهذه الفصائل، يختلف حسب احتياجات السكان والامتداد الإقليمي للفصائل الإدارية ،التي يفوق نطاقها الإقليمي أحيانا نطاق الولاية . ذلك أن فصيلة إدارية ،يمكن أن تغطي نطاقا ريفيا يضم من 2000 ألفين إلى 20000 عشرين ألف ساكن ، يتوزعون على القرى أو يعيشون في مراكز التجميع ،التي سريق إليها المدنيون زمرا ، وقد ضربت عليهم الحراسة من كل جانب ، بل وُع ززت على نحو شديد ،تصعب معه محاولات الفرار ،إن لم نقل

أما غدت مستحيلة، وطوقت بالأسلاك الشائكة . وللإشارة، فإن قرار ترحيل وتهجير المدنيين الجزائريين من قبل قوات الاحتلال ظلما و عدوانا، و تجمعيهم في مراكز خاصة، أعدت لهذا الغرض . وقد ازداد تعسف وظلم إدارة الاحتلال الفرنسي للشعب الجزائري أكثر من ذي قبل ، بعد القرار الذي أتخذ سنة ألف وتسعمائة وخمسة وخمسين ، والذي قضى بإعلان حالة الطوارئ،²⁸ لتمكين قوات العدو الفرنسي، من بسط وضمان فرض الحفاظ على استتلاب الأمن، من منظور إدارة الاحتلال، والذي لا يخرج بالضرورة عن مجال القضاء على الثورة . حيث شرع في تطبيق القرار التعسفي بالأوراس، فالورسنش، ثم وسع تطبيقه و غمم ليشمل ويغطي مجموع التراب الوطني . وقد أستغل الوضع في ظل هذا القرار، أبشع استغلال، لإنزال مختلف أشكال وصور العذاب على الشعب، حتى ينفذ عن الثورة، على نحو يكرس القطيعة الجذرية بينه وبين الثورة ، التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنحو منحى التطور و النمو والامتداد ، بمنأى عن الشعب الذي يتجدد معطى أساسيا ، بل واستراتيجيا في تغيير ميزان القوة بين الميدان .

لقد أولت الإدارة الإستعمارية، الفصائل الإدارية المتخصصة أهمية قصوى ، وعلقت عليها آمالا كبيرة، وكيف لا يكون ذلك، وقد أقتعت نفسها بأن الحل النهائي للمأزق العميق الذي عُشرت فيه إدارة الإحتلال إنما يتأتى من خلال هذه الفصائل . وقد عكس هذا التوجه ، روبر لاكوست ، في رسالة له مؤرخة في 28 مارس 1956، لهذه الفصائل حيث طفق في ضوئها، يشخذ العزائم وداعيا رؤساءها بقوله : " أريد أن أخطركم أي أعلق أهمية على نجاحكم في مهمتكم ... إن فرنسا قررت أن تضرب من غير ضعف، المتهمين بالتمرد ، بيد أنها تواصل قيادة الشعب الجزائري ، باتجاه مستقبل أفضل، يوما بعد يوم ... هذا وإن تهدة الجزائر ، هي هدف الحكومة ... " .²⁹

وحتى تكون تلك الفصائل، قريبة من السكان، وصل الأمر ببعض الرؤساء حدّ تعلم اللغة العربية، حيث أضحوا يتكلمونها بسلاسة ويتصلون بالسكان، بيسر، دون الحاجة إلى مترجم.

وإلى جانب اللغة العربية، فقد كانوا يتكلمون سائر اللهجات المنتشرة عبر مختلف مناطق الجزائر³⁰. ولهذا الغرض، كان الاحتكاك بالشعب مباشرا، يوميا و مستمرا، فضلا عن السعي الدائم قصد تمثينه و تطويره، إدراكا منهم للنتائج الإيجابية الكبيرة لهذا التعاطي الهادف و الفاعل، والذى لا يمكن أن يؤدي أكله بعد حين، إلا باعتماد الوسائل الترغيبية و الإغرائية، الأشدّ وقعا وتأثيرا على النفس .

لقد ارتكزت مهمة رئيس -الصاص -، على ثلاثة أبعاد رئيسة، فهو ممثل للإدارة المركزية، حيث أنه ينسق و يوجه النشاطات الإدارية المختلفة، ممثلة في الزراعة، الصحة، مدّ الجسور و شق وتعميد الطرق، فضلا عن الإشراف على البريد، حسب إحتياجات السكان ضمن نطاق اختصاصه . حيث أن الفصائل الإدارية خاضعة للاختصاص الإقليمي، كما أنه يدعم و يشير على القضاة المحليين، إلى جانب كو نه مستشارا تقنيا . وعليه فإن العمل السيكولوجي لرئيس الفصائل الإدارية، يأخذ صورا و أشكالالا عدة، بيد أن الجزء الهام من نشاطه ي كرس لتعزيز المجال الإقتصادي و الإجتماعي و السهر على مراقبة إنجاز الأشغال ذات النفع العام، نظرا لما تنطوي عليه من تأثير مباشر على الشعب، ذلك أنه يبصر عن كثب، فعالية الأداء و مردودية العمل الذى يقوم به القائمون على الفصائل الإدارية .

و سائل الحرب النفسية :

لقد آلت إدارة الإحتلال الفرنسي على نفسها، الذهاب إلى أقصى نطاق، في سياق السعي المحموم من أجل كسب رهان الحرب النفسية، التي أضحت حديث الساعة وقتذاك نتيجة للأمل الكبير الذي عُق عليها في إمكانية إحداث القفزة النوعية، في عملية ضرب الثورة ببعضها، من خلال الرغبة في الوصول إلى إحداث القطيعة الجذرية بين الشعب و الثورة من جهة

والعمل على زعزعة صف الثورة من الداخل، على طريق إشعال فتيل التفجير الداخلي الذي شكل حلم السياسيين والعسكريين الفرنسيين، فضلا عن أعداء الثورة، من جهة أخرى. وفي ضوء ذلك، ورغبة في تجسيد أهداف وتحقيق مهمّة ضباط الفصائل الإدارية - صاص - على نحو أشمل، وبصورة أكمل، رصدت إمكانات مادية كبيرة، ما فتئت تنمو باضطراد، بالتوازي مع امتداد وتوسع الثورة. ولهذا، فإن وسائل وآليات الحرب النفسية، لم تكن على شكل واحد، طوال فترة الثورة، وإنما تنوعت وتعددت، تبعاً لتنوع وتغير المعطيات التي تفرزها الثورة في الميدان، فضلا عن التجريب المستمر، لثبوت فعاليتها وتأثيرها على الشعب، أو على بعض عناصر جيش التحرير الوطني، وهو ما يحفز القائمين على توجيه وإدارة الحرب النفسية على الإبقاء عليها وتطويرها، بالتوازي مع تطوير مردودها.

وقد ذكر العقيد الحاج لخضر، في سياق حديثه عن وسائل العدو الفرنسي المستخدمة في مجال التأثير على الثورة، أن: "الإغراءات المادية، كانت كثيرة، منها: فتح المدارس القصدية، بالأرياف والقرى وفي كل التجمعات السكانية، وذلك لإستقطاب أبناء المواطنين، ومساعدتهم بالوسائل التعليمية وتقديم الأدوات المدرسية والألبسة وتنظيم الرحلات لهم داخل الوطن وخارجه والذهاب ببعض منهم إلى فرنسا، وتنشيط الحركة الرياضية، وذلك عن طريق تكوين فرق رياضية، خاصة في مجال كرة القدم، وكذلك فرق الأغاني، في كل أنحاء الوطن، وإغراق الأموال على الخونة الذين إنضموا إليه..."³¹.

وفي هذا الصدد، تجب الإشارة إلى أن وسائل أو أدوات الحرب النفسية، تمثلت بالأساس في الآتي:

1- مجموعات مكبرات الصوت والم نشرورات (compagnies des hauts parleurs et tracts

تعد هذه المجموعات، على جانب كبير من الأهمية، حيث ظهرت إلى الوجود خلال شهر جوان من سنة ألف و تسعمائة وستة وخمسين ، حيث بلغ عددها الثلاثة توزعت على الأقسام العسكرية الثلاثة (قسم وهران ،قسم قسنطينة ،وقسم الجزائر) وللإشارة، فإنها تابعة للمكتب الخامس . ورغبة في دفع أداؤها وتعزيز حركتها وتوسيع تأثيرها ،عززت هذه المجموعات من طرف إدارة الإحتلال ،بست ضباط ،تسعة وعشعر صف ضابط ،وستين جنديا مجندا . كما زودت بطائرة عمودية صوتية وطائرة مزودة بمكبر الصوت،لتسهيل عملية التغطية لمساحات كبيرة .

وقد توزع القائمون على إدارتها،على فصيلة قيادة،فصيلة للمعلومات،فصيلة للعمل واضطلعت بمهمة تنظيم جلسات العمل السيكولوجي ،على إختلاف صور العملية ،فضلا عن فصيلة اختصت بإعادة الإنتاج والنشر على نحو يمكن ويسهل على الإدارة الإستعمارية الفرنسية بسط نفوذها وإنجاز و تطبيق مشاريعها الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية .وعليه فقد ارتكزت مهمتها على العمل قصد بعث جو الثقة وسط الشعب بإدارة الإحتلال وكذا التعريف بإرادة فرنسا و رغبتها في الإصلاح و التغيير والتركيز على إنجازاتها الميدانية،أملا في التقريب بين الشعبين الجزائري والفرنسي وإزالة الكثير من الحواجز التي قد تحول دون تحقيق ذلك .وقد إضطلعت هذه المجموعات بمجال الدعاية لأجل الترغيب في الإحتلال ،من خلال تشويه فكرة الثورة ، على المستوى الفكري ،حتى تسهل عملية محاربتها في الميدان ، الأمر الذي يفرز بالضرورة وفق تصورات الإحتلال إلى انفضاض الشعب عنها و الزهد فيها .

وقد أخذت دعاية مجموعات مكبرات الصوت،ثلاثة أبعاد رئيسة،تمثلت في الدعاية المنطوقة والتي يقوم بها فرنسيون أو جزائريون³² يتم اختيار هم من بين أولئك الذين ألوا على أنفسهم محاربة الثورة والوقوف في طريقها،حجرة عثرة،باعتماد مختلف الوسائل و الإمكانيات ،كما أن القائمين على هذه الدعاية يتوزعون بين العسكري و المدني،ويتم التركيز خلال العملية على إذاعة التصريحات و بث أنواع شتى من الموسيقى،إلى جانب الشعارات والأخبار المحلية الخاصة بكل

منطقة على حدة ، بغرض إطلاع الشعب و تقريبه من الواقع ، في ظل المواجهات الدموية بين قوات الاحتلال ومجاهدي جيش التحرير ، ودحض الدعاية الموازية لجبهة التحرير الوطني، سعياً للوصول إلى تعاون فعّال من طرف الشعب .

وقد لعبت هذه المجموعات ، دوراً كبيراً خلال معركة الجزائر، في بيئتها الحثيثة إلى إفشال الإضراب المدرسي ، الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني، وحقق نجاحاً كبيراً والتفافاً صادقا، عكس عمق الالتحام الشعبي مع الثورة، وهو ما قضى مضاجع إدارة الاحتلال . حيث شرعت مجموعات مكبرات الصوت في العمل لتقويض الإضراب ، ابتداءً من الرابع فيفري سنة ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين ، وقد بدأ ذلك جلياً في صورة التركيز على إذاعة الشعارات ، وتوزيع المنشورات الداعية إلى مقاطعة الإضراب ، وعلى سبيل المثال ، المنشورات الآتية :

" أيتها الأمهات ، أرسلن أبناءكن إلى المدرسة " ، ومنشورات تحمل صورة " إذهب إلى المدرسة " ³³ و على غرار الدعاية المنطوقة ، ركزت إدارة الإحتلال على الدعاية المرئية ، بيد أنها لم تختلف كثيراً عن سالفاتها، إلا في اللوحات و الصور الدعائية ، التي كانت تعرض في القاعات ، أو في الهواء الطلق . كما اعتمدت الدعاية المباشرة والقريبة من الشعب حيث ما انفكوا يوزعون الحلوى على الأطفال ، وكذا السجائر والملابس على أفراد الشعب ³⁴ .

2- الفرق الطبية الإجتماعية القريبة (les équipes médico-sociales itinérantes)

تم إنشاء هذه الفرق ، سنة ألف وتسعمائة وسبعة وخمسين ، حيث ضمت طبيبا مساعدة مسيحية ، ومساعدتين مسلمتين ، يعيشون وسط جنود الاحتلال . وقد ضبطت مهمة هذه الفرق ، ضبطاً دقيقاً ، في إطار الحرب النفسية الشاملة ، ضد الثورة ، حيث تمثلت في التركيز على النساء المسلمات الجزائريات ، من خلال ضبط اتجاه الرأي العام النسوي الجزائري ، وإخطار إدارة

الاحتلال³⁵ الفرنسي لاتخاذ ما يكون مناسباً من قرارات، قادرة على صياغة عقلية المرأة الجزائرية، صياغة جديدة، تأخذ بعين الاعتبار، معطى الاحتلال، وما يستلزمه من مرونة فكرية، تعتمد تجزئاً و تفتيت فكرة الاحتلال، مع عرضها وفق منهج قائم على التغفيل، وصولاً إلى التحيب و الترغيب، وأخرى عملية لإحداث التأثير المرجو.

والخليق بالإشارة هنا، أن مسألة الاهتمام بالمرأة الجزائرية لم تكن قطّ وليدة هذه المجموعات، وإنما تعود إلى سنوات خلت، بعد أن أدركوا موقع المرأة الجزائرية المسلمة من عملية التحرير، ودورها الرئيس في حركة التغيير .

3- المساعدة الطبية المجانية (Assistance médicale gratuite) :

أنشئت هذه الفرق، في شهر جويلية سنة ألف وتسعمائة وستة وخمسين، وأنيطت بها مهمة تقديم و توفير المساعدات الطبية اللازمة و الضرورية للشعب، سواء تعلق الأمر بالعلاج أو المتابعة الطبية، فضلاً عن تقديم الدواء لكل حالة مرضية، على حدة . وقد تحمل هذه المسؤولية، أطباء عسكريون، منهم حوالي خمسين طبيباً من اللغيف الأجنبي، حيث عمل الكل تحت مسؤولية رئيس - الصاص -، وقد بلغت الإستشارات المجانية التي قدمت في هذا الشأن، تسعة عشر ألف (19000) سنة ألف وتسعمائة وستة وخمسين، فيما بلغت سنة ألف وتسعمائة و تسعة وخمسين (1300.000)، مليون وثلاثمائة ألف استشارة.³⁶

وقد بدت أهميتها وتجلت قيمتها في إمكانية إحداث التأثير المرغوب، وبخاصة في الوسط النسوي الجزائري، بفعل الاحتكاك الدائم و المباشر به، فضلاً عن محاولات إظهار الاعتناء الكبير والاهتمام الكافي بالحاجيات والضروريات، ذات الارتباط الوثيق بالمرأة .

4- الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية (Attachées féminines des affaires Algériennes)

ثمة قواسم مشتركة بين الملحقات النسوية وفرق المساعدة الطبية، ذلك أن مهمّة الملحقات تركزت بشكل أساسي على التأطير و التربية وتقديم الإسعافات الأولية لذوي الحاجة، في الزمان و المكان المناسبين. ويندرج عمل الملحقات في سياق العمل المدني، وهو ما أكدته القرار الصادر بتاريخ الثالث من شهر ديسمبر سنة ألف و تسعمائة و سبعة وخمسين، والذي قضى بتعزيز و تعميق العمل المدني باعتباره أساسا و ذا قدرة على التأثير و الاستيعاب، حيث توخى القرار تحقيق تلك الأهداف، من خلال الملحقات النسوية التي أخضعت لمسؤولية ضابط الفصائل الإدارية المتخصصة³⁷.

5- فرق الحركي بين المقاربتين الأمنية و النفسية :

تنضوي عملية إنشاء فرق للحركي، ضمن سياق الحرب ال نفسية التي شنت بمهدف تطويق الثورة و خنقها، حتى لا يمتد نطاقها باتجاه أفق أكثر سعة، بشريا و جغرافيا . وليس هناك أنسب لتحقيق ذلك، سوى فرق الخونة التي لم تخل منطقة من مناطق الجزائر منها، مع تباين في المستوى الكمي .

لقد لجأت الإدارة الإستعمارية الفرنسية، إلى التفكير فور انطلاق الثورة وبداية تجذّر و توسع منحها، في إنشاء فرق الحركي، لمواجهة توسع و امتداد الثورة . وقد ركزت عليها كثيرا نظرا للأهمية الكبيرة الملقاة على عاتق الحركي، من الناحية السيكلوجية ذلك أنه ليس أشد على النفس، من أن يحمل السلاح ضد الثورة، صنف من الجزائريين و يقاتلون إلى جانب العدو، جنباً إلى جنب، بعزيمة كبيرة و رغبة و حب لا نظير لهما . باعتبار أنهم أكثر معرفة من قوات الاحتلال، بعناصر جبهة التحرير، و مجاهدي جيش التحرير الوطني، فضلا عن معرفة جغرافية حركة و

نشاط الثورة بشكل دقيق . وفي هذا الصدد، يجب تحديد وضبط مصطلح الحركي، نظرا للاختلاف القائم حوله، وبخاصة من طرف الفرنسيين، الذين ينظرون إليه من زاوية مغايرة تماما للزاوية التي ننظر من خلالها للحركي، لاعتبارات كثيرة ومتعددة .

إن لفظ الحركي، في المخيال الشعبي، أو بالأحرى، في الذاكرة الجماعية، يطلق على كل جزائري خائن، باع ذاته بعرض من الأعراس والتحق بصفوف قوات الإحتلال الفرنسي، تحت أي شكل من الأشكال وآثرها على الثورة، "وغدا مساعدا على كشف عورات المجاهدين والمناضلين وملاحقة الوطنين واضطهادهم أو قتلهم، كما كانوا يخرجون مع الجيش الإستعماري، في غاراته التي كان يشنها باستمرار على القرى والأرياف..."³⁸ بيد أن اللفظ في الاستعمال الفرنسي، بصرف النظر عن طبيعته، فإنه يذهب إلى خلاف ذلك، من حيث اعتبارهم: "مليشيات مسلحة إضافية في الجيش الفرنسي خلال حرب الجزائر"³⁹ .

وذهب الجنرال سالان، في هذا الصدد إلى تقديم مفهوم للحركي انطلاقا من جانبها العضوي بقوله: "إن الحركي وحدة تضم مائة شخص، كلهم مسلمون، يتقاضون أجرا ويخضعون لقانون رسمي، كما أنه لهم الحق في حالة حدوث إصابات، في الإسعافات الإستعجالية وكذا في المنح المدنية المخصصة لضحايا الإرهاب . إن وحدة الحركي مرتبطة إجباريا بوحدة نظامية، حيث أنه يجب أن تكافح معها"⁴⁰ .

وقد كان أول ظهور لفرق الحركي، بالأوراس، وبناء على ما ذهب إليه بيير مونتانيون (Pierre Montagnon) فإن عدد الحركي، بلغ إلى غاية 1 جويلية 1955، 176 حركي بأريس، 200 حركي، بدوار أشمول، و70 حركيا بكيميل، فيما بلغ عدد عناصر وحدات الدفاع الذاتي 170 بأشمول، 30 بوادي تاكة، 40 بكيميل⁴¹. بغرض توفير الحماية اللازمة للقرى والمداشر، ومراكز التجميع، التي أنشئت قصد عزل الشعب عن المجاهدين . ومع مرور

سنوات الثورة و اتساع نطاقها وتنوع جبهاتها وازدياد رقعة مسانديها من مختلف الدول ،وبخاصة بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة .

وفي ظل هذا الإمتداد ،كان لزاما على إدارة الاحتلال أن توسع مجال انضمام الحر كى،بالنظر إلى النتائج التى مافتتوا يحققونها فى الميدان ،مما حدا بالجنرال سالان SALAN إلى الثناء عليهم ،تقديرا و تثمينا لدورهم الخياني ،المؤدى بكل تفان وإخلاص يبدو أنه لم يكن ينتظره ولا يتوقعه،بقوله : "إن الحركى هم أول من يدخل عند القيام بمراقبة أي دوّار، كما أنهم يسهلون الإتصال مع الشعب .أما فى المعارك،فإنهم يظهرن شجاعة كبيرة .وعليه فإن إستخدامهم كان إيجابيا بشكل كبير"42 .

وعلى السبيل ذاته ،سار الجنرال شال ،الذي اعتمد أساسا فى مخططه العسكري على العمليات العسكرية الكبرى والذي شكل البعد الأهم فى الإستراتيجية الديغولية،التي عولت عليه كثيرا وهو ما حدا بديغول إلى توفير كافة الإمكانيات المادية ،البشرية والعسكرية للجنرال شال ،حيث ازداد ديغول ثقة و ارتياحا،بل واطمئنانا غير مسبوق فى إمكانية الحسم العسكري والقضاء على الثورة ،بعد تأكيدات وتطمينات شال،الذي لم يكتف بالعمليات العسكرية فحسب،بل ركز إلى حد كبير على فرق الحركى ،حيث أنه اشترط شرطا أساسيا فور شروعه فى القيام بالبرنامج العسكري،تمثل فى وجود مضاعفة عدد الحركى الذي انتقل من 28 ألف إلى 60 ألف ،نهایة سنة 1959 .

وفي هذا السياق،ذهب ميشال رو Michel roux ،إلى القول أن عدد الحركى بلغ سنة 1960 ،مائة وثمانية وخمسين ألف ،(158000)⁴³ (42) فيما ذهب محمد حربي إلى القول بخلاف ذلك تماما،حيث أكد أن عددهم بلغ مائة وستين ألف (160000)⁴⁴ . وقد عملت إدارة الاحتلال ،منذ البداية على استغلال و توظيف هذه الفرق فى المواجهات الدموية مع مجاهدي جيش التحرير، من حيث مراقبة وتتبع أثر كل من بدا عليه أنه ذو علاقة بصرف النظر عن طبيعتها ،مدنية أو عسكرية مع جبهة أو جيش التحرير وإخبار قوات الاحتلال فور

الحصول على المعلومة ،لاستغلالها في الوقت و المكان المناسبين ،فضلا عن استخدام الحركى في عمليات التمشيط لمختلف القرى و المداشر ، بل وحتى الجبال لمعرفتهم الجيدة بالطرق و المسالك، ما سأل منها وما صعب وما قصرُ منها وما بُعِجُ وكذا إشراكهم في المعارك و الكمائن ،ليلا و نهارا،لقدرتهم على الصبر و التكيف مع مختلف الأوضاع والظروف،من غير إغفال لدورهم في تسهيل الترجمة لقوات الاحتلال ،بل والمشاركة أيضا في عمليات الاستنطاق و التعذيب،وهو ما تفننوا فيه كثيرا وأبدعوا،دون أن تأخذهم بالمح الهدين رأفة . لقد كانوا مع بني جلدتهم غلاظا شدادا ،ولم يرقبوا فيهم إلا و لا ذمّة .

والخليق بالإشارة،أن إدارة الاحتلال الفرنسي عندما أبصرت عمق إخلاص الحركى لها ،ومستوى ولائهم لفرنسا،مقابل شدة بأسهم على الثورة و المجاهدين ،بل والشعب أيضا ذلك أنه لم يسلم هو الآخر من سبهم و احتقارهم وهمزهم و لمزهم،قصد التأثير على معنوياته و زعزعة قناعاته بشرعية وعدالة وصدق الثورة . ولعل ما يعكس و يعزز هذه الحقيقة،ما ذهب إليه كبير الخونة، في الجزائر، بوعلام بشاغا الذي طفق يلقي باللائمة على سلطات الاحتلال الفرنسي،بسبب تأخرها في طرح فكرة إنشاء فرق الحركى .حيث عبّر عن ذلك بقوله قوله : "... حيث مرت السنوات 1954 ، 1955 ،و1956 ،غير أنه لم يُهَجَّه إلينا النداء . ذلك أنه لو وجه النداء منذ الساعات الأولى للمسلمين لقامت جميع القرى بتعيين مسؤولين عنها للقيام بالاتصال مع الجيش الفرنسي وتقديم معلومات دقيقة وصحيحة عن التجمعات التي تعقد وهو ما يجعل عمل الجيش فاعلا وسريعا⁴⁵

هنالك فتحت الأبواب على مصراعها أمام الحركى،أكثر من ذي قبل ، ولا أدلّ على ذلك ،من أن عددهم إرتفع بشكل مذهل ،خلال تولي الجنرال شال،قيادة القوات المسلحة إدراكا من هلال الدور الكبير الذي من الممكن أن يلعبوه في إنجاح الشق العسكري للبرنامج الديغولي ،الساعي إلى تطويق وخنق الثورة .

وعلى غرار الحركي، أنشأت إدارة الاحتلال مجموعات الدفاع الذاتي (groupes d'auto défense) حيث تم تزويد أفرادها ببنادق صيد، قصد الاضطلاع بمهمة الدفاع عن القرى، حال مهاجمتها من طرف مجاهدي جيش التحرير الوطني، وقد بلغ عددها ستين ألف، فيما بلغ عدد المجموعات المتنقلة لحماية الريف (groupes mobiles de la protection rurale) عشرة آلاف، فضلا عن القومية** (Goumiers)⁴⁶.

(¹) - كانت العامرة الفينيسية في الهند الصينية فاشلة على جميع المستويات، وقد أخذت قوات الاحتلال الفرنسي على حين غرة، حيث استطاعت الوحدات المقاتلة الفيتنامية أن تلحق خسائر كبيرة في الأرواح و العتاد، لم تحظر بيال قادة الاحتلال الفرنسي التي اغترت بالتفوق العددي و اللوجستي، غير أن الإرادة في الانتصار و الرغبة في التحرر من نير الاستعمار و كذا معرفة الجغرافية الطبيعية و البشرية، فضلا عن التحكم في معطيات الواقع لصالح المقاومة الفيتنامية، مكنها من تحقيق نقلة نوعية، من حيث تغيير الموازين لصالحها. ما جعل قادة الاحتلال الفرنسي يُدفعون إلى الانسحاب من الفيتنام رهبة و ترهقهم ذلة مما افترفت أيديهم من جرائم و فظاعات في صفوف المدنيين الذين التفوا حول المقاومة التفافا كبيرا، أغاض قادة و مسؤولي الاحتلال الفرنسي .

(²) - في البداية، كانوا خمسة، وهم السادة: مصرلطفى بن بو العيد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد العربي بن مهيدي، مراد ديدوش حيث تشكلت اللجنة، خلال اجتماع المدنية، المشهور تاريخيا، باجتماع الـ 22، بيد أن عدد الحضور، كان 21، نظرا لتغيب العضو الثاني و العشرين، وهو عبد القادر خليفي . وبعد انضمام السيد كرم بلقاسم، عن منطقة القبائل، خلال شهر أوت 1954، صارت اللجنة، تضم ستة عناصر . وهي التي تولت مسؤولية تفجير الثورة .

(³) - للوقوف على المواقع التي مستها عمليات الثورة، أنظر:

La Dépêche quotidienne d'Algérie ,n° du 02 novembre 1954,p1.

L'Echo d'Alger ,n° du 02 novembre 1954,p1.

L'Echo d'Oran n° du 02 novembre 1954,p1.

وعلى غرار ذلك، أنظر، كذلك بيان الحاكم العام روجي ليونير، الذي أشار فيه إلى مواقع العمليات، و عدد خسائر جيش الاحتلال، على الرغم من أنه لم يكن أكثر دقة، قياسا بما أوردته الصحافة الفرنسية، حول تلك المسألة . ولعله توخى تهمين

أمر العمليات العسكرية الثورية، فوقع من حيث لا يحتسب، في مغالطات كمية ونوعية، وهو ما جعل مصداقية السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر، ممثلة في الحاكم العام، تهمته، وتعدو مطعوناً فيها .

(⁴)- Jacques Simon ,**Novembre 1954 la révolution commence e Algérie** ,éditions l'Harmathan ,Paris ,2004,p189.

(⁵) - لقد توزع الـ 85000 عسكري، على النحو التالي : سبعة عشر ألفاً وجهوا لقيادة الأركان، ومصالحها، سبعة وعشرون ألفاً كلفوا بضمان الحراسة والمراقبة، فيما وجه أربعة عشر ألفاً لمكافحة مجاهدي جيش التحرير : أنظر:

SHAT, introduction à l'étude des archives de la guerre d'Algrie ,Paris ,château de Vincenne ,1992,p34.

(⁶)- Pierre Montagnon ,**La guerre d'Algérie genese et engrenage dans la tragédie** ,éditions Gérard walet pygmaton ,Paris,1984,p184.

(⁷) - لقد كان امتداد، وتطور الثورة الجزائرية، محل اهتمام كبير ، ومثبحة مستمرة ودقيقة ، من طرف قادة الاحتلال الفرنسي ، ورغبة منهم ، في إيجاد البدائل الكفيلة ، بالقضاء على الثورة ، على نحو شامل وكامل ، وبأقصر الطرق . وقد تنوعت وتعددت في هذا الصدد، التقارير العسكرية الفرنسية ، التي أماطت اللثام ، عن حقيقة عدم جدوى وفاعلية ، الإستراتيجية التي ارتكزت عليها إدارة على الاحتلال ، والتي لم تعدى نطاق الحشد العسكري ، والقمع الجماعي ، فضلاً عن إرهاب الدولة ، الخارج لقواعد و أحكام القانون الدولي الإنساني . وفي هذا السياق ، نورد ، تقريراً عسكرياً آخر ، يدعم تقرير الجنرال بارلانج ، للجنرال ، نوارى " Noiret " يكشف عمق وثقل الثورة، وكذا درجة ومستوى تأثيرها ، محلياً و إقليمياً ، وهو ما لجأ القادة الغزاة ، إلى دق ، ناقوس الخطر . حيث ، ذكر ، ما نصه : " إن التمرد ، قد دخل مرحلة جديدة ، حيث اتسع نشاطه و أضحى يغطي مجموع البلاد - الجزائر - وأن قوات وحدات المسلمين الفرنسيين قد فقدت قيمتها ، وأن معنويات الجيش قد انخفضت بشكل محسوس ... بيد أن هناك تطوراً وحيداً ، سجل في الميدان ، تمثل في الدعم الجوي ، الذي توفره ، الطائرات الاستكشافية ، وكذا العمودية " . للاستزادة ، حول مسألة تطور وامتداد الثورة الجزائرية ، أنظر :

- جمال قندل ، **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة**

الجزائرية، دار الضياء، الجزائر ، 2006، ص 14 - 15.

(⁸)- SHAT , 1H1375 ,rapport Parllange ,op.cit.

(⁹)- Pierre Montagnon ,op.cit,p 161.

(¹⁰)- Ibid .

(¹¹)- 1H1117 ,dossier n°1 Bilan de désertion.

(¹²)- Jean Garniage ,**Histoire contemporaine du Maghreb de 1830à nos jours** ,éditions Fayard,France ,1994,p 890.

(¹³)- Annie Rey :**la frontière Algéro-Tunisienne pendant la guerre d'Algérie dans les archives militaires de Vincenne** (travail de recherche d'actylographié ,sans date) ,p14 .

¹⁴ عبد الحفيظ مقدم ،"الحرب النفسية والإستعمار الفرنسي للجزائر " ،مجلة الدراسات التاريخية ،جامعة الجزائر ،العدد العاشر ،1997 ،ص 145 .

¹⁵ نفسه ،ص 147 .

(¹⁶)- Gregor Mathias,**les sections administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité (1955-1962)** ,l'harmattan ,France ,1998,pp,14,16.

(¹⁷)- Ibid.

¹⁸-دحو ولد قابلية " إتفاقيات إيفيان الاتصالات، المحادثات و المفاوضات إبان ثورة التحرير الوطني (1962-1954)

(¹⁹)- Le Monde n°44223,du 02.08.1958.

(²⁰)- SHAT ,**introduction à l'étude des archives de la guerre d'Algérie**, château de Vincenne ,Paris ,1994,p,195.

(²¹)- Henrie Descombin , **guerre d'Algérie 1955-1960** ,le cinquième bureau l'harmattan , France ,1994 ,p,28..

(²²)- SHAT ,**op .cit**,p,198.

(²³)- **Ibid**,p197.

(²⁴)- Ibid.

(²⁵)- Gregor Mathias ,**op.cit**,p21.

(²⁶)- Henrie Lemire ,**Histoire militaire de La guerre d'Algérie** ,Albin Michel ,Paris 1982,p 129.

(²⁷)- **Ibid**,p133.

(²⁸)- Mahfoud Kaddache,**et L'Algérie se libéra** ,Paris méditerranée , ,Edif200, Alger, 2003 ,p31.

إن قانون الثالث أفريل لسنة 1955 ،المنشئ لحالة الطوارئ،التي شرع في تطبيقها ،ميدانيا ،ارتكزت على ثلاثة أسس:حيث تمثل الأول ،في منع تنقل الأشخاص أو السيارات ،في الأماكن و الأوقات المحددة بموجب قرار من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي .فيما تمثل الثاني في ،إنشاء مناطق حماية و مؤمنة ،بموجب قرار كذلك ،حيث حركة أفراد الشعب الجزائري،فيها مقننة و مضبوطة .أما الأساس الثالث ،فقد تمثل ،في منع تنقل الأشخاص ،في كل ،أو بعض المناطق .وقد استند هذا القرار التعسفي ،الجائر ،إلى المادة 14 من القانون الصادر ،في 11 جويلية سنة 1938 ،والمعلق ،بتنظيم أحوال و شؤون الأمة ،في حالة الحرب .وعلى هذا الأساس ،تقدمت الحكومة الفرنسية ،في ظل امتداد الثورة ،وتوسع مجال الإقبال الشعبي ،عليها ،بمشروع قانون ،أمام الجمعية الوطنية الفرنسية .للاستعادة ،أنظر

Denis et Robert Barrat , **Algérie 1956 livre blanc sur la répression** ,édition :
Barzakh ,Alger ,2001 ,p 17,19.

(²⁹)- Henrie Lemire ,op cit ,p 130

(³⁰)- Ibid,p 31.

(31)-الطاهر حليس ،قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر فاتح الولاية الأولى ،شركة الشهاب
الجزائر (بدون تاريخ)،ص 165 .

(³²)- SHAT,introduction... ,op cit ,p 205.

- Bussiere Michel ,radio et télévision au temps des évènements
d'Algérie1954-1962,édition'harmathan Paris ,1999,p 408.

(³³)- SHAT ,introduction...op.cit,p206.

(³⁴)- Ibid.

(³⁵)-SHAT 1H2461 ,dossier n°01 « centres sociaux E.M.S.I » .

(³⁶)- SHAT ,introduction...op cit.p 219.

(³⁷)- Ibid.

(38)عبد المالك مرتاض ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962 ،منشورات المركز الوطني للدراسات
و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 2001 ،ص 43 .

(³⁹)- Universalise version 10.

- Encarta

(⁴⁰)- Raoul Salan ,mémoire fin d'un empire ,presse de la cité ,Paris ,1971,p79.

(⁴¹)- Pierre Montagnon ,la guerre d'Algérie Genèse et engrenage d'une tragédie
,éditions pyramalion/Gérard watelet ,Paris ,1984,p154.

(⁴³)-Raoul Salan ,op cit ,p80.

قندل (جمال)،"الحركي خلال ثورة التحرير بين الطموحات العاجلة و الأهداف الإستراتيجية الآجلة "،النبأ ،عدد
295،الثلاثاء من 2 إلى 10 مارس 1998،ص 12.

(⁴³)- Michel Roux ,les harkis les oubliés de l'histoire 1954-1991 ,p 140.

(⁴⁴)-Mohamed Harbi ,les archives de la révolution Algerienne,France ,édition
jeune Afrique ,1980,p 208.

(⁴⁵)- Bachagha Boualem,Oh mon pays la France.(Paris 1973) EL 8.Z.15 ,p 44.

(⁴⁶)- Jean Jacques Jordi ,Mohamed Hamoumou, **les harkis une mémoire enfuie**, édition autrement ,Paris 1999 ,pp 23.24.

القومية هي مصطلح يطلق على فرق أو مجموعات، أنشأها الاحتلال الفرنسي خلال ثورة التحرير، على غرار فرق الحركي و الدفاع الذاتي، لمحاربة مجاهدي جيش التحرير الوطني، و تتبع أثر مناضلي جبهة التحرير و العمل على رصد حركة كل من يشتهه في تعاونه مع الثورة . و يذهب عاشور شرقي إلى الق و ل: " أن لفظة القومية أصبحت مرادفة للحركيين خلال حرب التحرير الوطني ". أنظر: عاشور شرقي، **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 278.